

## متفرقات

### متعاقدو «اللبنانية» يرابطون أمام كليّاتهم

يستأنف المتعاقدون في الجامعة اللبنانية تحركهم احتجاجاً على عدم إقرار ملف التفرغ في مجلس الوزراء. وينفذون خطة تصعيدية تبدأ عند الساعة والنصف من صباح اليوم، حيث يعتصمون أمام مداخل الكليات في بيروت والمناطق ويتوقفون عن إعطاء الدروس والأعمال المخبرية. وينتظر أن يوزع المعتصمون بياناً على الطلاب يشرحون فيه تفاصيل مشكلتهم. كذلك ينفذون اعتصاماً مماثلاً، عند مفرق القصر الجمهوري، بالتزامن مع جلسة مجلس الوزراء. من جهة ثانية، أعلن الأساتذة المتعاقدون، المستثنون من التفرغ، أنهم غير ملتزمين بالإضراب عن التعليم الذي أعلنته لجنة الأساتذة المتعاقدين اليوم.



### نقابة العاملين في «سبينس» تلوح بالتصعيد

أكدت نقابة العاملين في «سبينس» استمرار الشركة في مخالفة كل القوانين اللبنانية، ومنها عدم التطبيق الكامل لزيادة غلاء المعيشة، إضافة إلى عدم تسجيل بعض الأجزاء غير النظاميين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتلاعبها بتاريخ بدء عمل البعض الآخر منهم هرباً من دفع المتوجب عليها للضمان وقيام الشركة في عدد من فروعها بإجبار الحملين على دفع مبلغ كانت قد ألغته بعد تحرك النقابة وفضح الأمور إعلامياً. وحذرت النقابة «الإدارة من هذا الخرق التامادي للقوانين الذي سيعرضها للمساءلة القانونية. ودعت إلى إعادة المصروفين انتقامياً من الشركة، وهم: سمير طوق، ميلاد بركات، إيلي أبي حنا ومخيب حبشي، ملوحة بالتصعيد بكل الوسائل المشروعة. وناشدت جميع العاملين ممن لم ينتسبوا بعد إلى النقابة الانضمام إليها بعيداً عن الخوف.

### محاولة فرار موقوف في صيدا

اختبر الموقوف حسين جعفر محمود الحرية لبضع دقائق، بعدما تمكن من الفرار من بين عناصر الشرطة القضائية، بينما كانوا ينقلونه من قصر العدل القديم إلى قصر العدل في مدينة صيدا للمثول أمام القضاء ومحاكمته بتهمة السرقة. وقد طارد العناصر الموقوف في منطقة ساحة النجمة في المدينة، واضطروا إلى إطلاق النار في الهواء لتوقيفه.

### قرار بتمديد صلاحية ترخيص الأسلحة

في القرار الذي حمل الرقم 1/ود، مدّدت وزارة الدفاع المدني صلاحية تراخيص حمل الأسلحة الصادرة عن العام الماضي، وذلك حتى إشعار آخر. ويشمل هذا القرار تراخيص حمل السلاح صفة خاصة الممنوحة لمرافقي الوزراء والنواب الحاليين والسابقين ولرؤساء الأحزاب ورؤساء الطوائف الدينية وتراخيص حمل السلاح صفة خاصة الممنوحة لنقائبي تجار المجوهرات والصرافين وتراخيص حمل السلاح صفة خاصة (غرفة عسكرية) وتراخيص حمل سلاح صفة دبلوماسية. أما لباقي الفئات، فيبقى منح تراخيص الأسلحة معلقاً.

### القبض على قاتل المسنة في صيدا

ألقت القوى الأمنية القبض على شاب فلسطيني (مواليد عام 1987) للاشتباه فيه بقتل المواطنة بدرية السن قبل أسبوعين وسرقة مصاعها في منزلها في تعمير مخيم عين الحلوة. التحقيقات الأولية معه، أشارت إلى الاشتباه في تورطه أيضاً بقتل مسنة أخرى في بيروت وسرقتها بعدما كان يتردد عليها على غرار تردده على السن. وذكرت المعلومات أنه كان يعدّ لإخفاء المسروقات في منطقة مهجورة في كفرالوس شرقي صيدا.

### جريحان في انفجار جسم غريب

أصيب المواطنان علي حسين عياد (17 عاماً) من بلدة أنصارية الجنوبية وأحمد عياد (17 سنة) من منطقة برج البراجنة، أمس، بجروح مختلفة في أحد حقول بنت جبيل، من جراء انفجار جسم غريب عثرا عليه في الحقل، وقد تم نقلهما إلى مستشفى صلاح غندور في المنطقة للمعالجة، فيما بدأت القوى الأمنية التحقيق في الحادثة والتأكد من نوع الجسم الغريب المنفجر ومصدره.

بطاقات مساعدة للعائلات المحتاجة، ومنها مساعدات عينية وأخرى تتعلق ببدل مازوت للتدفئة ومعاشات شهرية متواضعة، لا تزيد على 200 ألف ليرة. لكن المشكلة بحسب بزّي تكمن في «وجود مركز واحد لمفوضية اللاجئين في بلدة الغازية، وهو الذي سيتابع أوضاع كل فرد من أفراد الأسر على حدة، الأمر الذي سيستغرق وقتاً طويلاً لإتمامه ومن ثم تقديم المساعدات المطلوبة، إن وجدت».

والمخبر للاهتمام، برأي الأهالي، أنه رغم زيادة عدد العائلات السورية إلى هذا الحد في القرى الحدودية، إلا أن لا أحد من السوريين تعرّض للأذى، رغم انتماءات معظمهم السياسية المعارضة للجو السياسي الذي ينتمي إليه معظم أبناء هذه القرى. بل إن المشكلات المتخلفة التي تحصل في المنطقة، تنشب غالباً بين السوريين أنفسهم، لأسباب سياسية، كما يشير على زين الدين (صفد البطيخ). يؤكد الرجل أن «البلدة تشهد كل فترة معارك طاحنة بالعصي والأيدي بين العمال السوريين لأسباب سياسية، حتى أن هذه المشكلات تحصل في الشوارع العامة، من دون أن يتدخل أحد من أبناء البلدة».

يشار إلى أن المدارس الرسمية الابتدائية هي من أوائل المستفيدين من وجود السوريين، كون الطلاب السوريين تسجلوا فيها، ما سمح باعادة الاعتبار لهذه المدارس التي نقص عدد طلابها سابقاً إلى حد إقفال عدد كبير منها. في المقابل، عمد مركز بنت جبيل إلى إقامة دورات في اللغة الانكليزية للطلاب السوريين المسجلين في مدارس بنت جبيل، وأقام نادياً للأطفال يؤمن التدريب على المهارات الفنية والتربوية والأشغال اليدوية.

شارك في التغطية: داني الأمين وأمال خليل

الشؤون الاجتماعية في بنت جبيل ندى بزّي لأن «معظم هذه العائلات فقيرة جداً وتحتاج إلى مساعدات مختلفة في منطقة تعاني أصلاً من الفقر والحرمان». توضح بزّي أنه جرى اعتماد مركز الشؤون الاجتماعية في بنت جبيل، مع مركزي صور والنبطية، لإحصاء عدد العائلات السورية المقيمة، وملء استمارات خاصة بأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية.

واحصت هذه المراكز إلى ما قبل أسبوعين وجود 130 عائلة في بنت جبيل وحدها، و37 في بلدة عين ابل، و18 في رميش، ويزيد العدد في شقرا على الـ40 أسرة، ومثله في صفد البطيخ، وحوالي 70 عائلة في الطيبة في قضاء مرجعيون. تضاف إليها أعداد العمال السوريين الموجودين أصلاً في المنطقة، واللافت أنه، في بعض القرى الصغيرة، زاد عدد

يوجد مركز واحد لمفوضية اللاجئين في بلدة الغازية

المقيمين السوريين على عدد أبناء القرية نفسها. وتعتمد الإحصاءات التي تقوم بها مراكز الشؤون الاجتماعية بشكل شبه كلي على إحصاءات المجالس البلدية، بهدف تقديمها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي ستوزع

في صور محمد الشولي، «على الأونروا تأمين إيواء للنازحين أو دفع بدلات الإيجار المرتفعة وتوزيع مواد إغاثة غذائية واستيعاب الطلاب منهم وتسهيل مرورهم والتعميد لإقاماتهم بالتنسيق مع الأمن العام». ففيما يقدر عدد النازحين الفلسطينيين بسبب الأزمة السورية في لبنان بـ13 ألفاً، فإنهم يقدرون في مخيمات وتجمعات صور بحوالي 700 عائلة. علماً بأن الهيئات المحلية والدولية التي انبرت لدعم النازحين السوريين، لم تشمل في خططها الدخول إلى المخيمات ودعم النازحين الفلسطينيين.

المطالب ذاتها ترتفع من أهالي القرى التي تستقبل النازحين، كما هي الحال في قرى بنت جبيل التي يرتفع فيها العدد يوماً بعد يوم. مئات العائلات السورية باتت تعيش هناك، في ظلّ استيعاب عام من قبل الأهالي، والعمل على تقديم «يد العون اللازم لهذه العائلات المنكوبة» كما يجمع أبناء المنطقة. لكن هذا الاستيعاب لا يخفي علامات القلق من أن تخرج الأمور عن سيطرتهم «لا سيما في غياب الدولة عن تقديم يد العون، بالإضافة إلى غياب الرقابة الأمنية التي تحمي النازحين كما تحمي اللبنانيين على السواء».

هذه الهواجس بات كثيرين يعتبرون عنها. ويشرح محمد شري بأن السبب هو «العدد الكبير لهذه العائلات التي تسكن بيننا، الذي لا يمكن استيعاب المزيد منه على الإطلاق». وفي حين يسأل عن «إحصاء حقيقي لواقع هؤلاء المعيشي والسياسي» يؤكد على الشعور بالمسؤولية وضرورة تقديم المساعدات اللازمة لهم «في رعاية الدولة الغائبة بالمطلق».

تشير تقديرات المؤسسات العاملة مع النازحين إلى وجود ما يزيد على 1000 أسرة سورية تقيم اليوم في قرى قضاء بنت جبيل. وهو عدد قد يشكل كارثة اجتماعية على حد قول مسؤولة مركز

## سليمان لأهالي المخطوفين: روحوا لعند جماعتكم!

محمد نزال

«الشو جاين لعننا؟ روحوا لعند جماعتكم بجلوها»، مخاطب رئيس الجمهورية ميشال سليمان. مخاطب: أهالي المخطوفين اللبنانيين في أعزاز السورية. هذا ما ينقله أدهم زغيب، نجل أحد المخطوفين، بعد زيارة وفد الأهالي لسليمان. زغيب ليس وحده من ينقل هذه «الواقعة». فدانيل شعيب، شقيق أحد المخطوفين، أيضاً، يؤكد لها «الأخبار». حصل ذلك قبل التحرك الاحتجاجي للأهالي، وأواخر الشهر الماضي، على طريق القصر الجمهوري، في ذاك الاحتجاج، الذي رآه البعض مسيئاً، لم تكشف «مقولة» حامي الدستور إلى العلن. أما اليوم، فيقول زغيب: «كنا ممتعضين مما قاله لنا رئيس الجمهورية، ولهذا تحركنا باتجاه القصر، ومع ذلك لم يكن التعامل معنا لائقاً، إذ احتجزنا داخل مرآب سيارات بعيداً جداً عن القصر». بالتأكيد، وكما هو معروف، لم ينزل سليمان من قصره لمقابلة الأهالي المحتجين. الأهالي يؤكدون أن سليمان أرسل إليهم ضابطاً ليقاومهم، فما كان منهم إلا أن رفعوا الصوت في وجه المبعوث، وحمّلوه إلى رئيس البلاد (كل البلاد) امتعاضهم الشديد من «كلمته الثقيلة التي لم نستطع هضمها».

إلى ذلك، نجح الأهالي في تنفيذ ما كانوا قد هدّدوا به، خلال الأسابيع الماضية، لناحية محاصرة المصالح التركية في لبنان. فيوم أمس، عند الساعة السابعة صباحاً، نزلوا إلى ساحة رياض الصلح وأقفلوا شركة الخطوط الجوية التركية. موظفو الشركة لم يستطيعوا الدخول إلى عملهم، إذ وجدوا الأبواب موصدة، وقد دُمغت بالشمع الأحمر. هذا النوع من الإقفال، عادة، هو إجراء حكومي محض،

غير أن الأهالي أرادوا إيصال رسالة مفادها: «في ظل غياب الدولة عن هذه القضية، وعجزها عن فعل شيء حقيقي مع الدولة التركية، المعنية الأولى بقضية المخطوفين، قررنا أن نحاول لعب دور يعوّض هذا الغياب» وفق أدهم زغيب.

## الاتكال على عباس إبراهيم

من ضمن الخطوات التي سبجاً إليها أهالي المخطوفين، في مرحلة لاحقة، إطلاق حملة يدعوون فيها إلى «مقاطعة البضائع والمصالح التركية في لبنان... علماً بأن جميع التحركات ستكون سلمية، وذلك لمواكبة جهود اللجنة الوزارية وجهود المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم». هذا ما أعلنه أدهم زغيب، أمس، في كلمة له باسم الأهالي في ساحة رياض الصلح. يذكر أن الأهالي باتوا يعولون كثيراً على اللواء إبراهيم، وخصوصاً بعدما صدّهم رئيس الجمهورية، على حدّ قولهم، إذ «كان هو من اتصل باللواء إبراهيم وطلب منه متابعة قضيتنا». يتحدث زغيب عن هذه الحادثة بكثير من العتب على رئيس الجمهورية، الذي «جعلنا نشعر بأن ثمة نفساً طائفاً في المسألة، علماً بأن هذا الأمر لم يكن ليخطر في بالنا».